

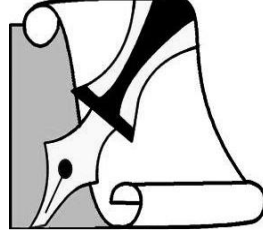


مركز الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الفاشلا ومظاهر العنصرية الاسرائيلية المتجذرة

1 - مدخل

بدأ استقدام اليهود الإثيوبيين بأعداد متزايدة إلى الكيان الغاصب منذ سبعينيات القرن الماضي. وفي العام 1973، اعتبر الحاخام عوفاديا يوسف، كبير الحاخامات السفارديم في إسرائيل في ذلك الحين، أن الجالية اليهودية في إثيوبيا -المعروفة باسم "بيت يسرائيل" أو "الفاشلا مورا" أو "الفاشلا"- هي جالية يهودية على الوجه الشرعي "الهالاخاه"؛ وبالتالي، فإن أتباع هذه الطريقة باتوا مؤهلين للاستقدام والحصول على الجنسية الإسرائيلية وفقاً لمقتضيات "قانون العودة الإسرائيلي".

2 - موجات الاستقدام:

من الممكن تقسيم موجات الاستقدام إلى الكيان الغاصب إلى ثلاث فترات: الفترة الأولى ما بين 1984-1985، عندما وصل حوالي 8000 يهودي إثيوبي كجزء مما سُمي بـ "عملية موسى" التي أطلقتها الحكومة الإسرائيلية حينها. ثم تلتها الموجة الثانية في الفترة ما بين 1990-1991 حيث تم نقل حوالي 20.000 شخص عبر رحلات بالطائرات إلى إسرائيل في العملية المسماة "عملية سليمان". أما منذ بداية الألفية الثالثة، فتراوحت معدلات الاستقدام ما بين بضع مئات إلى أكثر من 3000 شخص في العام الواحد. ثم ومع نهاية العام 2017، بلغ عدد المقيمين من أصل إثيوبي في إسرائيل 148.700 شخص .

3 - تحديات الاستيعاب:

في أعقاب موجات الاستقدام الكبيرة، ابتكرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مجموعة متنوعة من البرامج لاستيعاب المجتمع الإثيوبي الطارئ وإدماجه في فسيفساء نسيج المجتمع الإسرائيلي. لكن، وبالرغم من تسجيل بعض التحسينات على الفرص والظروف الاجتماعية والاقتصادية للإسرائيليين

المنحدرين من أصل إثيوبي، إلا أن الفجوة بينهم وبين بقية المجتمع اليهودي الإسرائيلي كانت ولا تزال هائلة. فعلى سبيل المثال، كان الإسرائيليون الإثيوبيون، بحلول عام 2016، أفقر فئات الشعب اليهودي المختلفة؛ حيث بلغت نسبة الأسر الإثيوبية/الإسرائيلية القابعة تحت خط الفقر 23%، بينما لم تتخط تلك النسبة معدل 13% لعموم السكان اليهود. والمجموعة الوحيدة التي كانت أسوأ وضعًا من الفلاشا هم من يسمون مواطنو إسرائيل من العرب الفلسطينيين (عرب 1948)، حيث بلغت معدلات الفقر في أوساطهم حوالي 50%. أما من حيث مؤشر متوسط الدخل، فإن الإسرائيليين المنحدرين من أصول إثيوبية يأتون في أسفل السلم من بين السكان اليهود، حيث بلغ متوسط الدخل، في العام 2017، بين الرجال الإسرائيليين عمومًا 11.928 شيكل شهريًا، مقابل 8.247 شيكل شهريًا فقط للمواطنين من أصل إثيوبي (7.237 شيكل للرجال العرب). وينطبق الشيء نفسه على عمالة المرأة، حيث يبلغ متوسط الدخل 8.188 شيكل في الشهر، مقارنة بـ 5.568 شيكل للنساء من أصل إثيوبي (و3.707 شيكل للنساء العربيات). ويمثل التحصيل العلمي مؤشرًا آخر يعكس الفجوات القائمة بين عموم "السكان الإسرائيليين" والإسرائيليين من ذوي أصول إثيوبية. فبالرغم من تسجيل منحي تصاعديا بين طلاب المدارس الثانوية من الإثيوبيين، إلا أن أعدادهم لا تزال أقل بالمقارنة مع نظرائهم من الإسرائيليين الآخرين. فعلى سبيل المثال، في العام 2008، حصل حوالي 35% فقط من الطلاب الإثيوبيين على شهادة الثانوية العامة، ومع أن تلك النسبة ارتفعت لديهم في العام 2017 لتبلغ 61.9%، إلا أن معدل النجاح بين عامة السكان في تلك السنة بلغ مستوى 78.7%. وتزداد الفجوة اتساعًا عندما يتعلق الأمر بشروط الالتحاق بالجامعة. ففي العام 2017، استوفى 39.7% فقط من الطلاب المنحدرين من أصول إثيوبية شروط الالتحاق بالجامعة، في حين كان المعدل بين عموم السكان 68.6%. كما وترسم المؤشرات الاجتماعية الأخرى صورة مماثلة للتمهيش الذي يلاقه المجتمع الإثيوبي، فعلى سبيل المثال، تتجاوز معدلات الطلاق في المجتمع الإثيوبي ضعف معدلات الطلاق بين عموم السكان اليهود، كما أن نسبة العائلات المكونة من عائل واحد تزيد أيضًا عن ضعف النسبة المسجلة بين عامة السكان (8 و12% على التوالي). ولا يزال المجتمع معزولًا جزئيًا حيث ان 88% من الزيجات هي بين أفراد المجتمع الإثيوبي، كما أن غالبية الإثيوبيين يعيشون في أحياء غالبية سكانها إثيوبيون وبشكل ما مفصولون اجتماعيًا.

يمكن أن تُعزى بعض الثغرات، فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، إلى صعوبات الهجرة والانتقال من نظام الاقتصاد الريفي إلى نظام اقتصادي نامٍ في بلد متقدم. غير أن السبب الرئيس الآخر يكمن في فشل السياسات الإسرائيلية وسوء إدارتها لعمليات الاستيعاب والإدماج داخل المجتمع. ومن دواعي زيادة قلق المجتمع الإثيوبي، وجود الكثير من الأدلة التي قدمها المجتمع الإثيوبي نفسه، بالإضافة إلى معاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية، التي تبين أن الإثيوبيين/الإسرائيليين تعرضوا للتمييز البنيوي والثقافي. وهذا التمييز، بمختلف أنواعه، يمكن ملاحظته في الحلقات المتكررة من سوء المعاملة وكذلك في الإحصاءات المتعلقة بالشرطة، واستهداف المحاكم غير المتناسب لأفراد المجتمع الإثيوبي.

4 - شواهد على التمييز البنيوي:

لا يوجد اتجاه واحد للعنصرية الإسرائيلية تجاه يهود الفلاشا، فمنذ وصولهم إلى إسرائيل، عانوا من التمييز، إذ أن العنصرية لا تأتي فقط من المواطنين بل تأتي من جانب حتى "المؤسسات" الرسمية الإسرائيلية وهو ما يجعلهم الفئة المحرومة هناك، فالمؤسسات الإسرائيلية توجه للفلاشا العديد من التحديات النفسية والجسدية بسبب لون بشرتهم. والعنصرية في إسرائيل تجاه "السود" بشكل عام تأخذ شكلاً هرمياً، وهو ما أكد عليه "عدي دوري افراهام" الباحث في شؤون اللاجئين بمنظمة العفو الدولية إذ قال إن جوهر العنصرية الإسرائيلية يقوم على تسلسل هرمي يكون فيه الإثيوبيون أعلى درجة من الأفارقة، ويؤدي هذا التسلسل الهرمي إلى خضوعهم لمعاملات تمييزية عنصرية، فقد أشارت دراسة أعدها معهد مايزر الإسرائيلي أن 41% من يهود الفلاشا يعيشون تحت خط الفقر، ويعمل معظمهم في وظائف خدمية متدنية مثل كنس الشوارع وتنظيف دورات المياه، وذلك بسبب إجماع الكثير من أصحاب الأعمال عن تشغيلهم، فوصلت نسبة البطالة بينهم إلى 65%. وفي السياق ذاته تأخذ العنصرية الإسرائيلية عدة أشكال وأبعاد مختلفة تجاه يهود الفلاشا وذلك على النحو التالي:

- ممارسات أجهزة الشرطة: تقوم الأجهزة الأمنية بشكل متكرر بالاعتداء على يهود الفلاشا، كما تتعامل الأجهزة الأمنية بعنصرية تجاه الجنود من هذه الطائفة، ففي شهر أيار 2015 قام ضابط إسرائيلي بالاعتداء على جندي من يهود الفلاشا وعلى الرغم من تصوير هذه الواقعة وانتشارها في

الصحافة والإعلام الاسرائيليين وخروج مظاهرات منددة على إثرها بتلك الأفعال إلا أن القضاء الاسرائيلي رفض توجيه أي اتهامات إلى الضابط تحت زعم أن الجندي اشتبك معه أولاً. وجاء هذا الاعتداء بعد عام تقريباً من تعرض "يوسف سلامسة"، وهو يهودي إثيوبي، للضرب وإطلاق نار على يد الشرطة، ثم تركه فاقد الوعي مكثف الأيدي.

- رفضهم في المؤسسات التعليمية: وصلت العنصرية إلى حد عدم قبول تلاميذ الفلاشا في المدراس بسبب لون بشرتهم ويرفض التلاميذ من الطوائف الأخرى الجلوس بجوارهم للأسباب نفسها.

- تحديد النسل: تقوم المراكز الصحية الإسرائيلية بحقن النساء من يهود الفلاشا والأفارقة بمواد طبية لمنع الحمل وتحديد النسل، لتقليل عدد الإسرائيليين من أصحاب "البشرة السمراء"، بل يتم إلقاء أكياس الدم التي يتبرع بها هؤلاء في القمامة تحت ذريعة الخوف من "الأمراض المعدية والوراثية". -التجريد من الهوية: تقوم ما تسمى ببرامج "الاستيعاب الثقافي" بتجريدهم من بعض هوياتهم الثقافية إلى الحد الذي جعلت إسرائيل تحظر عليهم الأسماء الأثيوبية. أيضاً لا تزال قطاعات عديدة من المؤسسات الدينية الاسرائيلية تناقش ما إذا كان يهود الفلاشا، يهوداً حقاً ام لا. هذه الممارسات تأتي على الرغم من أن "المجتمع" الإسرائيلي يتألف من يهود من خلفيات مختلفة، بما في ذلك اليهود الأشكناز من خلفية أوروبية، واليهود السفارديم الذين نشأوا أساساً في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن المجموعات المختلفة لها ألوان بشرة مختلفة، إلا أن السكان الإثيوبيين ما يزالون يبرزون ويتميزون بـ "البشرة السمراء".

5 - أزمة الهوية والاندماج:

تمثل قضية البحث عن الهوية للدولة الصهيونية كما قال الدكتور الراحل "عبد الوهاب المسيري" أحد أبرز القضايا التي تسيطر على "المجتمع الاسرائيلي"، حيث يتبدى هذا السؤال بشكل كبير في قضية من هو اليهودي؟، فالدولة التي تسمى نفسها "يهودية" أو دولة اليهود لم تتجح حتى الآن في

تعريف هوية من هو اليهودي. وحالة يهود الفلاشا في إسرائيل هي حالة معقدة، ارتبطت بالعديد من العوامل أولها الهجرات اليهودية من إثيوبيا إلى إسرائيل، ذلك "المجتمع" الذي يتعامل بالأساس وفقاً لإيديولوجية عنصرية تسيطر على "شعبه" وتجعله ينظر إلى الآخرين من منظور متدن بالرغم من أن الهجرة اليهودية الإثيوبية للفلاشا كانت على أساس "ديني" على اعتبار أن إسرائيل موطن لليهود في كل بقاع العالم.

لذلك، تتعدد الأحداث التي يتم فيها التعامل بصورة تمييزية مع يهود الفلاشا في إسرائيل، وبسبب ذلك ينتشرون في المناطق الفقيرة وفي المستوطنات الإسرائيلية التي تشهد ارتفاعاً للبطالة وغياباً للخدمات والبنى التحتية على العكس من المناطق الأخرى التي يقطنها "اليهود البيض" الأشكناز على الرغم من أن تعدادهم يقدر بحوالي 140 ألف ويشكلون نسبة 1.5% من الاسرائيليين. ولكن هناك تعامل عنيف وترهيب من قبل الاسرائيليين تجاه هؤلاء، فاندلاع الأحداث الأخيرة من مظاهرات عقب الاعتداء الوحشي من قبل جندي إسرائيلي على شاب من يهود الفلاشا تؤكد على تلك النظرة والمعاملة العنصرية. ولعل هذه الأزمة، يمكن قراءتها من خلال تقرير نشره مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل عام 2017 والذي تناول عدد من الحقائق حول يهود الفلاشا في إسرائيل وكان من أبرز نتائج هذا التقرير أن 88% من حالات الزواج تعقد ضمن الجالية الإثيوبية دون وجود أي مظهر من مظاهر مشاركة باقي الطوائف الأخرى المكون لـ "المجتمع الإسرائيلي"، بل أن الجيل الأول منهم لا يزال غير متقن للغة العبرية ولم يتمكنوا من التأقلم مع المجتمع رغم برامج الاندماج التي أطلقتها "الحكومة"، وأن أكثر من 45% منهم لا يستطيعون حتى إجراء محادثة يومية باللغة العبرية وما يزيد عن 60% منهم لا يجيدون الكتابة بها.

يعاني "يهود الفلاشا" بسبب أزمة الاندماج من رفض قبولهم داخل وظائف النخبة والوظائف الكبرى، على اعتبار أن النظرة إليهم تأتي في سياق أنهم ليسوا جزءاً أصيلاً من هذا المجتمع، فقد تمت السيطرة على مراكز القوى في إسرائيل، سواء في المؤسسة العسكرية أو النظام السياسي، من قبل اليهود الأشكناز، بل إن الأمر وصل إلى حد القول بأنه حتى يتم الاعتراف بـ "هويتهم الدينية" داخل إسرائيل فلا بد من الدخول في عملية "تهويد جديدة".

في ذات السياق، وفي إطار التعامل الديني معهم، يعاني يهود الفلاشا من سلبيات ممارسات العنصرية المتأصلة، يحرمون يهود الفلاشا بعض الممارسات الخاصة بـ "الطقوس الدينية" حيث يحرمون من دخول "المعابد" في الكثير من الأوقات ويمكن القول أن الجوهر العنصري للإيديولوجية الصهيونية يمثل أحد أهم عناصر معاناة يهود الفلاشا في إسرائيل فلا تزال الدولة الصهيونية تعيش في واقع اجتماعي هش ينذر بفنائها حال انصهار مكوناتها بسبب الصراعات والتناقضات المحتمة داخل هذا الكيان اللقيط . والجدير بالذكر أن هذه الأزمة لا يمكن القضاء عليها بسبب الفكر الاستيطاني من جهة ومن جهة أخرى بسبب طبيعة إدارة المكونات العرقية داخل هذا الكيان، ولذلك فمهما حاولت السياسات "الحكومية" أن تحد من هذه الأزمة فإنها لن تنجح في إدماج يهود الفلاشا داخل المجتمع، فالتاريخ يؤكد أن كل المجتمعات الاستيطانية التي قامت على أسس عنصرية هي إلى زوال.

في العام 2016 وبعد استفحال أزمة الاثيوبيين الاسرائيليين، صدر أمر حكومي بإنشاء اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بالقضاء على العنصرية ضد الإسرائيليين المنحدرين من أصول إثيوبية، وأصدرت تلك اللجنة، التي ضمت ممثلين عن الوزارات الحكومية والهيئات العامة والهيئات غير الحكومية والنشطاء الاجتماعيين وممثلين عن المجتمع الإثيوبي، تقريراً، في تموز 2016، راجعت فيه بعض أشكال التمييز الفاضحة والصارخة التي واجهها المجتمع الإثيوبي. فعلى سبيل المثال، وحتى قبل استفدامهم إلى إسرائيل، كانت الجالية اليهودية الإثيوبية تمثل محور نقاش حول صحة هويتها اليهودية، حيث تساءل بعضهم، داخل المؤسسة الحاخامية الإسرائيلية، عما إذا كان المجتمع الإثيوبي يهودياً أصيلاً وفق القانون اليهودي أم مطعوناً في هويته الدينية. فبُعيد قدومهم إلى إسرائيل، واجهت شريحة كبيرة من المجتمع الإثيوبي تمييزاً شديداً من قبل الحاخامات، وطلب من الكثير منهم إعلان "اعتناقهم" اليهودية مجدداً وإرسال أبنائهم إلى المؤسسات التعليمية الدينية الأرثوذكسية . ويشكو عناصر المجتمع الإثيوبي في الكيان من عدم معاملتهم باحترام ومن التمييز ضدهم في الخدمات الدينية مثل الزواج (إذ لا يزال الزواج والطلاق في إسرائيل خاضعاً لسيطرة حصرية للمحاكم الدينية)، ولا يزال الزعماء الدينيون -المسمون قياسيم- وكذلك الحاخامات الأرثوذكس من

أصل إثيوبي يواجهون، ومنذ فترة طويلة، رفض الاعتراف بيهوديتهم ويعانون من التمييز ضدهم من قبل المؤسسة الحاخامية .

وقد كشف النقاب في العام 1996، عن قيام منظمة "ماغين دافيد أدوم" الإسرائيلية (وهي منظمة توازي منظمة الصليب الأحمر) بالتخلص سرّاً من الدم الذي جُمع من متبرعين إثيوبيين بقذفه في المجاري الصحية، وذلك بسبب خوفها من تلوثه بفيروس "نقص المناعة" الذي قالت إنه منتشر بكثرة بين "المهاجرين" المنحدرين من أصول إفريقية. وكذلك استمر هذا النهج لاحقاً، حيث لم يُقبل تبرع بالدم من أشخاص وُلدوا قبل عام 1977 في إفريقيا وشرق آسيا ومنطقة البحر الكاريبي حتى عام 2017 على الأقل، قبل أن يتعرض هذا السلوك للانتقاد .

وأصبحت مؤسسة الرعاية الصحية محور جدال آخر في عام 2013 عندما زعمت تقارير إعلامية أن النساء الإثيوبيات خضعن لعمليات حقن بموانع للحمل خلال فترة إقامتهن في معسكرات انتقالية داخل إثيوبيا، وكذلك بعد قدومهن إلى إسرائيل على حد سواء، وأن ذلك تم من دون أن يُقدّم لهن شرح للآثار الجانبية أو البدائل الممكنة ودون الحصول حتى على موافقتهن المسبقة . ومن بين الممارسات العنصرية الصارخة الأخرى أيضاً: عمليات فصل النساء الإثيوبيات عن النساء غير الإثيوبيات في أجنحة معينة للأمومة في المستشفيات أثناء عمليات التوليد -وهي ممارسة نددت بها وزارة الصحة عام 2016- وامتناع بعض المدارس عن قبول الطلاب الإثيوبيين فيها؛ وارتفاع معدلات إحالة الأطفال الإثيوبيين إلى مؤسسات تعليمية خاصة أو مدارس داخلية. أما فيما يتعلق بالتوظيف، فقد تبين من مسح أجرته لجنة تكافؤ الفرص في التوظيف عام 2013 وشمل 400 من أرباب العمل، أن استعداد أصحاب العمل لتوظيف الإثيوبيين /الإسرائيليين هو الأقل مقارنة باستعدادهم لتوظيف جميع السكان الآخرين، إذ بلغ 5.6% فقط. وفيما يتعلق بالإعلام، وجدت الدراسات نقصاً كبيراً في تمثيل الصحفيين الإثيوبيين داخل المؤسسات الإعلامية، وسجلت أيضاً نقصاً واضحاً في التقارير الإعلامية المهمة بقضايا المجتمع الإثيوبي اليهودي، إلى جانب انتشار مخيف للصور النمطية والمسبقة عندما تتم تغطية قضايا تتعلق بالمجتمع الإثيوبي من قبل وسائل الإعلام.

6 - المواجهة العرقية الأمنية:

حثّ إسرائيليون إثيوبيون في السنوات الأخيرة مجتمعهم مراراً على الاحتجاج على وقائع وحالات رأوا فيها استهدافاً من قبل الشرطة للشبان الإثيوبيين، حتى إنه قد سبق الاحتجاج الجماهيري الأخير في تموز 2019 احتجاجات أخرى، من أهمها تلك المظاهرات التي خرجت ما بين نيسان وحزيران 2015. حيث انتشر حينها تسجيل فيديو يُظهر شرطياً ومتطوعاً في الشرطة وهما يضربان جندياً إثيوبياً/إسرائيلياً ضرباً مبرحاً، وهو ما دفع بالآلاف من الجالية الإثيوبية ومناصريهم للنزول إلى الشوارع. وانتقد المحتجون "وحشية الشرطة" ضد المجتمع الإثيوبي، وانتقدوا كل أشكال التمييز الأخرى وسوء معاملة الدولة والمجتمع الإسرائيلي لهم. والحقيقة أنه وفقاً لنشطاء وشهود ميدانيين، فقد مات بين عامي 1997 و2019، ما لا يقل عن 11 إثيوبياً/إسرائيلياً بسبب مواجهات مع الشرطة - قُتل بعضهم مباشرة على أيدي رجال الشرطة وآخرون انتحروا على إثر سوء معاملتهم من قبل قوى "إنفاذ القانون". وأنشئت في أعقاب احتجاجات العام 2015، اللجنة الوزارية المشتركة للقضاء على العنصرية ضد الإسرائيليين من أصول إثيوبية، بغية جمع معلومات عن حالات التمييز وتقديم توصيات للتدخل في هذا الخصوص. وقد أكدت بيانات اللجنة ادعاءات المجتمع الإثيوبي حول إفراط الشرطة في استخدام القوة والعنف. كما وجدت اللجنة أن "النسبة المئوية للقضايا الجنائية المرفوعة ضد مواطنين من أصل إثيوبي وعدد لوائح الاتهام الموجهة إليهم غير متناسبة، وبشكل غير طبيعي، مع نسبتهم ضمن عدد السكان. و"بينما يشكّل الإثيوبيون 1.6 % من إجمالي السكان، وحوالي 2 % من السكان القاصرين، فإنه في العام 2014-2015 كانت نسبة 3.2 % من جميع السجلات الجنائية مفتوحة ضد إثيوبيين/إسرائيليين. وعلاوة على ذلك، فإن ما نسبته 3.5 % من لوائح الاتهام الجنائية في إسرائيل قُيدت ضد إثيوبيين. أما الوضع بالنسبة للقاصرين من الإثيوبيين فكان أسوأ؛ حيث كانوا يمثلون 7.6 % من جميع السجلات الجنائية الجديدة التي تم فتحها ضد متهمين قُصر، و8.5 % من جميع لوائح الاتهام المُقيدة ضد القصر عام 2015. استجابة لتوصيات اللجنة، أنشئ، في عام 2017، وحدة حكومية لتنسيق جهود مكافحة العنصرية، وكُلفت بـ"منع واستئصال العنصرية المؤسسية القائمة في المكاتب الحكومية والمؤسسات العامة، على أساس لون البشرة والعرق والجنسية والدين واتجاه جميع الفئات المجتمعية في إسرائيل، وذلك

عن طريق تغيير السياسات والممارسات التنظيمية بهدف تعزيز المساواة والتماسك الاجتماعي داخل دولة إسرائيل". واتفق على أن تكون مجالات نشاط اللجنة الثلاث على النحو التالي:

1. تلقي شكاوى من المواطنين الذين عانوا من حالات العنصرية المؤسسية أو كانوا شهودًا عليها، وإحالة تلك الشكاوى إلى السلطات المختصة ومراقبة سير التعامل مع الشكاوى.

2. العمل على تحقيق تغييرات منهجية من خلال "متابعة تنفيذ مختلف القرارات الحكومية المتخذة ضد العنصرية، وتحديد السياسات التي تنشئ أو تكرر أو تسمح بالعنصرية، والممارسات العنصرية التي تتطلب تغييراً منهجياً، وقيادة هذه التغييرات في المكاتب الحكومية والقطاعات الخدمية العامة. 3. رفع منسوب الوعي والإدراك من خلال "تطوير المعرفة المهنية والقانونية والبحثية حول

موضوع العنصرية، كأساس لتطوير التدريبات والمشاورات وعمليات التغيير في القطاعات الخدمية العامة وداخل مختلف وزارات الحكومة".

وقد أظهر تقرير نشاط الوحدة لعام 2018 أن المجتمع الإثيوبي لا يزال يتعرض لتمييز منهجي ولاستهداف من قبل الشرطة. فمن بين 230 شكوى عن ممارسات عنصرية وحالات تمييز تلقتهما الوحدة في عام 2018 فإن ما نسبته 40% تقدم بها إثيوبيون إسرائيليون (و32% تقدم بها مواطنون عرب)، وقد شملت هذه الممارسات: حوادث التمييز في الحصول على الخدمات والتمييز في التوظيف والبيانات والمنشورات العنصرية وسلوك الشرطة والعنصرية في نظام التعليم. كما أظهرت بيانات الشرطة والتي جمعتها الوحدة عام 2018 انخفاضاً في عمليات الاعتقال وفتح السجلات الجنائية والتهم الجنائية المرفوعة ضد القصر الإثيوبيين، إلا أنها لا تزال بمعدلات غير متناسبة مع أعدادهم من مجموع السكان. وكشفت البيانات نفسها أيضاً أن عدد السجلات الجنائية التي تم فتحها والتهم الجنائية المرفوعة ضد البالغين الإثيوبيين قد زادت. وأكد التقرير على وجوب التغيير المنهجي في أربعة مجالات، وهي: التوظيف والتعليم والمؤسسة الدينية والشرطة. وفيما يتعلق بمعاملة الشرطة، رصد تقرير صادر عن جمعية اليهود الإثيوبيين في كانون الأول 2018، زيادة بنسبة 20% في التهم الجنائية المرفوعة ضد مواطنين من أصل إثيوبي بين 2014-2017. ما يمكن استخلاصه ومن الوهلة الأولى، أن ما صدر من بيانات خاصة بالتمييز أو مكافحته يؤكد صحة الشكاوى المقدمة من المجتمع الإثيوبي وبشكل كبير. واعترافاً بهذه الحقيقة، كان رد فعل

الجمهور والحكومة، على كل موجة من موجات احتجاجات المجتمع الإثيوبي في إسرائيل، داعماً لها إلى حد كبير. وصحب ذلك اتخاذ إجراءات ملموسة، وإن كانت محدودة، لمحاولة إيجاد الحلول أو الاستجابة لقضايا محددة أثارت غضب المجتمع الإثيوبي/الإسرائيلي. وهذا لا ينفي أن احتجاجات ما قبل عام 2019 التي شملت قطع طرق واشتباكاً مع الشرطة قد لقيت انتقاداً وامتناعاً من قبل عامة الناس، ولكن فقط القليل عارض تعبير المجتمع الإثيوبي عن شكواه "المبررة"، وما جاء من انتقادات فقد تركز وإلى حد كبير على طريقة الاحتجاج نفسها. وفي الوقت الذي كان فيه التقدم بطيئاً للغاية، كما يتضح من تقرير وحدة تنسيق جهود مكافحة العنصرية، فإن تصريحات ممثلي الحكومة - بمن فيهم رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ووزراء آخرون - عبرت دائماً عن التعاطف مع المجتمع الإثيوبي. وقد سارع نتنياهو، في تموز 2019، وكما فعل على إثر احتجاجات الإثيوبيين الإسرائيليين السابقة أيضاً، إلى التعبير عن دعمه للمجتمع الإثيوبي والتزامه بمحاربة حالات العنصرية ضدهم. وكما يلاحظ الباحث، ديفيد بارترام، فإن السياسات العلاجية المتبعة للنظر في شكاوى المجتمع "غالباً ما فشلت في تحقيق الأهداف المعلنة، وهي تعمل فقط على مستوى رمزي كدليل على انتماء الإثيوبيين ... وهناك إجماع بين اليهود الإسرائيليين (بمن فيهم النخب السياسية) على انتماء الإثيوبيين إلى إسرائيل. وعادة ما تؤدي حالات العنصرية ضد الإثيوبيين إلى إدانة عامة فورية وواسعة النطاق وإلى عكس السياسات". ولكن، تؤكد هذه الردود أيضاً وجود تحديات تتصل "بالعنصرية" و"الإقصاء" من حيث المفهوم والممارسة، في سياق السياسة الإسرائيلية والنظام السياسي الإسرائيلي. فالسياسيون أنفسهم الذين ينتقدون العنصرية والتمييز ضد المجتمع الإثيوبي - مثل بنيامين نتنياهو ووزير الأمن العام، جلعاد أردان، ووزير العدل السابق، أياليت شاكيد، على سبيل المثال لا الحصر - نجدهم في الوقت نفسه من بين أكثر المؤيدين للإقصاء والتمييز ضد المجتمعات الأخرى، وبشكل أكثر منهجية ضد العرب الفلسطينيين من "مواطني إسرائيل". إلى جانب تصريحاتهم العدائية الصريحة ضد المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، فإن هؤلاء الأشخاص، تحت حكم نتنياهو، شجعوا على إشاعة مزاج عام معادٍ، بل وتبنوا أيضاً مشروع قانون يبرر التمييز ويضفي عليه طابعاً رسمياً. ربما كان إقرار قانون أساسي عام 2018 يعتبر دولة إسرائيل الوطنية للشعب اليهودي هو أهم هذه القواعد وأبعدها مدى. هذا القانون التي حظي بتغطية

إعلامية واسعة النطاق وغير مسبوق، رفع من الطابع اليهودي للدولة مع تهميش المبادئ الأخرى المنصوص عليها في إعلان الاستقلال الإسرائيلي مثل الديمقراطية والمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الدين والعرق والجنس. وقد نص القانون، على وجه الخصوص، صراحةً على تفضيل المستوطنات والمجتمعات اليهودية على المستوطنات غير اليهودية.

7 - عنصرية ثابتة ومتعددة المستويات:

ربما لو كان لون بشرة الشاب الأثيوبي سولومون تيكا بيضاء اللون، لنجا من الموت. هذه مقولة سنُقابل بموافقة كبيرة، في ضوء ما صدر من تعقيبات مختلفة المضمون ومتفاوتة المستويات بين رسمي وشعبي. فالانطباع العام الذي تشكل هو أن الشرطي الذي أطلق رصاصة على هذا الشاب إنما رأى أمامه شخصاً أسود البشرة. إن مسألة اللون هي التفصيل الجوهرى للسياق الواسع الذي تقرّر فيه انتماءات الأفراد والمجموعات في الكيان الغاصب، وهذا التفصيل هو الذي يقرر شكل السياسة التي تُتخذ وتمارس نحوهم. وعلى هذا الأساس توجد في حالة الشرطة الاسرائيلية عنصرية متجذرة وقاتلة بالرصاص، ضحاياها فلسطينيون وأفارقة، على التوالي. فعدد المواطنين العرب الذين قُتلوا برصاص الشرطة منذ العام 2000، وبما لا يشمل شهداء هبة تشرين الأول الـ 13، يقدر بنحو خمسين ضحية. خمسون مواطناً قُتلوا بالرصاص من أسلحة بوليسية رسمية. والمعطيات المتوفرة تشير إلى أنه لم تتم محاكمة الفاعلين في 90% من الحالات. أما بالنسبة للمواطنين المهاجرين من أثيوبيا فقد قتلت الشرطة بالرصاص 11 منهم وفقاً لسجلات ومعطيات جماعات ناشطة من الأثيوبيين. وجه الشبه في الحالتين هو عدم محاكمة عناصر الشرطة الذين ارتكبوا جرائم القتل.

لقد ارتبطت الحادثة الأخيرة لقتل الفتى سولومون (18 عاماً) بما تعرّض ويتعرّض له مواطنون من أصول أفريقية في الولايات المتحدة. الصورة مشابهة من حيث المعادلة الدموية: شرطي يحمل سلاحاً رسمياً من الدولة يقتل به مواطن الدولة نفسها. فمثلاً، وفقاً لتقرير بعنوان "مسح لعنف الشرطة" فإن الشرطة الأميركية قتلت 102 مواطناً أفريقي الأصول خلال عام 2015، بمعدل شخصين تقريباً أسبوعياً.

لقد قُتل سولومون تيكة بالرصاص على يد شرطي خارج الخدمة بمدينة حيفا. وزعم الشرطي أنه استخدم مسدسه أثناء تدخله لفض مشاجرة بين مجموعتين من الشبان وأن الشبان هاجموه بعد ذلك. وقال متحدث باسم الشرطة إن الشرطي الذي أطلق الرصاص جرى احتجازه للتحقيق معه . بعد وقوع الجريمة البوليسية نظم آلاف الإسرائيليين من أصل أثيوبي ونشطاء يناصرون قضيتهم اعتصامات على عدد من مفترقات الطرق الرئيسية في أنحاء البلاد. ووقعت اشتباكات في بعض الحالات عندما تم إغلاق شوارع.

وكتبت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الاسرائيلية أن المتظاهرين أغلقوا عشرات الطرق في البلاد، من الشمال وحتى الجنوب، وأن الشرطة استخدمت في خليج حيفا، القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع في محاولة لتفريق المتظاهرين قرب محطة شرطة زفولون. وفي نهاية اليوم الثاني من الاحتجاج تم إحصاء عشرات المصابين، ومن بينهم 47 شرطياً، واعتقال 60 متظاهراً للتحقيق. وزير الأمن الداخلي في حينه غلعاد إردان كتب على صفحته في موقع "فيسبوك" أن سلوك الشرطة تجاه المتظاهرين كان صحيحاً. وأضاف "أعتقد أنها منعت وقوع خسائر في الأرواح ومنعت تصاعد الموقف، والأهم من ذلك، سمحت لنا بالعودة إلى طريق الحوار واستيعاب التصحيح الذي يجب إجراؤه، التصحيح الذي لا أنوي التخلي عنه حتى يتم عمله، وأولاً في الشرطة". جنازة الشاب المغدور سولومون جمعت الغضب والحزن، كالمتوقع الطبيعي، لكنها ضمت أيضاً خطاباً حاول البقاء في حيّز "الإجماع القومي" الأمن. وهو خطاب دوني المفردات وقومجي النزعة ولا يحمل بديلاً حقيقياً لأصحابه، ولا درعاً واقياً لأصحاب المغدور سولومون أمام رصاصات قادمة.

أحد أبناء عائلته قال: "لم نقطع كل هذه الطريق وندفع الثمن الغالي حتى نصل إلى دولتنا الحبيبة هذه ليموت أولادنا في جيل مبكر ويُقتلوا أمام أخوتهم". هذه "الدولة الحبيبة" هي التي قتلت سولومون، وكانت رمت للزباله وجبات الدم التي تبرّع بها أثيوبيون قبل سنوات. وهناك من أسف على سولومون الذي "أراد أن يتجند لسلاح المظليين". أي كان ككثيرين سيؤدي خدمته ليقال فيه في نهاية الشوط: الأسود قام بمهمته وبمقدوره أن ينصرف.

لكن كانت هناك مقولات أخرى مختلفة في جنازة سولومون. أحد أبناء عائلته قال: "بدلاً من إطلاق النار عليه، كان بوسع الشرطي اعتقاله. فهم خبراء في هذا". وهذه في الحقيقة جملة قالها عرب كثيرون عن أعزّاء فقدوهم حين طالهم الرصاص البوليسي وقتلهم. ووصف آخر ما يحدث، إذ تم تحويل الشرطي المشتبه به إلى الاعتقال المنزلي لـ 15 يوماً "حيث سيجلس، يخطّط ويستعد، وفي النهاية سيتهمون أولادنا"، قال. هذا أيضاً قول سيد مثيلاً دقيقاً له باللغة العربية، في كل مرة قررت وحدة التحقيقات مع الشرطة (ماحش) تبرئة القتلة من القتل والتجاهل البهيمي للسؤال: ولكن ماذا عن هذا الإنسان الذي قتلوه؟

8 - ردود الفعل على حوادث القتل:

تميّزت مواقف المتحدثين الرسميين الحكوميين بتجاهل تام لمسببات هذه الاحتجاجات ولجذور جرائم القتل البوليسية لشبان أثيوبيين. جاءت التصريحات عمومية تزعم أسفها على ما حدث وتدعو للحفاظ على النظام، وصولاً إلى التشويه والتلفيق واتهام "جهات يسارية" بالوقوف خلف تأجيج الغضب في الشوارع. الوزير إردان قال: "كان هناك أيضاً متسلقون حاولوا تأجيج النيران بشكل أكبر، وركبوا الاحتجاج لأسباب سياسية، لكن لن نسمح لهم بطمس عمق المشكلة". لكن العديد من الأصوات رفضت هذه الرواية الرسمية، وذهبت أعمق بحثاً عن الجذور والمسببات. إيال غاتو الكاتب في صحيفة (هآرتس) رأى أن المظاهرات والاحتجاجات العاصفة للمهاجرين من أثيوبيا هي تعبير عن الألم والغضب الذي تشعر به الطائفة الأثيوبية على مدى السنين في إسرائيل. صحيح أن شكاوى المتظاهرين وجهت لمن يرتدون الزي العسكري والمسؤولين عن تطبيق القانون في إسرائيل، لكن بنظرة عميقة أكثر هذه لائحة اتهام خطيرة كتبت بالدموع والألم ضد دولة إسرائيل ومؤسساتها والمجتمع الإسرائيلي. وهو يجزم بأن التمييز ضد المهاجرين من أثيوبيا هو نتيجة مباشرة لاختلافهم الخارجي. واللغة المغسولة جداً لا يمكنها إخفاء أو "تبييض" الوضع الصعب والمركب؛ هناك وضع اغتراب وعزلة إزاء المجتمع والدولة التي يعيش فيها الأثيوبيون.

الكاتب الجريء ميخائيل بريزون ذهب أبعد بقوله: "هناك من يعزون أنفسهم بالاعتقاد أنه حتى هذه العنصرية هي نتيجة من نتائج الاحتلال. لقد زحفت إلى داخلنا من الكولونيالية، مع عدد من

الخصائص القبيحة لنظام قمعي وإجرامي. لكن الحقيقة مختلفة: العنصرية الإسرائيلية لم تولد من وراء الخط الأخضر، بل ولدت في اليوم الذي أقيمت فيه هنا دولة تعريفها متناقض وليس فيها وثيقة حقوق إنسان. ولا يوجد سور من الفولاذ يفصل بين الدين والدولة. في هذه الدولة العنصرية هي نتيجة ثانوية يصعب منعها. ليست «بنت الاحتلال» بل تقريبا أمه". لكنه يشير إلى: السهولة المدهشة لإطلاق النار على الناس باستثناء المستوطنين والمتدينين واليهود البيض، بالتأكيد استوردناها من المناطق المحتلة. بالتدريج، على مدى سنوات الإجمام تبلور هناك إجراء قتل مريح وقابل للاستخدام: يختارون شخصا غير يهودي، يعضون النظر، يضغطون على الزناد، ويذهبون لإبلاغ الأصدقاء عن ذلك. وإذا تم فتح تحقيق بالصدفة، يرددون بسرعة الشعارات التي تطالب بإطلاق سراحهم. "لقد قام برشق حجر" و"شعرت بأنني مهدد" وبهذا ينتهي الأمر. إطلاق النار على سولومون تيكا هو تجسيد دقيق لهذا الإجراء: رصاصة. موت. رشق حجر. شعرت بأنني مهدد. من جانب آخر، كتب حايم مسجاف (معاريف) بلهجة مشككة: "لا أدري إذا كان ضابط الشرطة عمل حسب القانون أم وقعت علة جنائية في سلوكه، ولكنني أعرف أنني لم أستطع الاحتجاجات التي جاءت بعد أن قتل الشاب، ابن الطائفة الأثيوبية بنار الشرطي؛ برأيي لم تكن أصيلة. كان فيها شيء ما غير حقيقي، فهي لم تستهدف تحقيق أي غاية. كان هناك من دفعها، رأيتهم يشاركون في أحداث عنيفة في أماكن أخرى، وعلى خلفية أخرى تماما. العنف اللفظي على ما يبدو ليس غريبا عليهم. له هدف واحد في نظري: زعزعة أسس النظام الديمقراطي في إسرائيل على خلفية سياسية". بل إنه يرى أن الشرطة "تساهلت" مع المحتجين، وبكلماته: "لم أجد كثيراً من الأسباب لضبط النفس من جانب الشرطة. عشرات آلاف المواطنين دفعوا ثمن ضبط النفس هذا أو عدم جاهزية الشرطة... لا أدري من كان مسؤولاً عن عدم تدخل الشرطة لساعات طويلة. ولكن لم يكن لهذا في نظري سبب عقلاني".

إن النشاط والناشطات الأثيوبيون يشيرون بالتفصيل إلى الواقع المخفي خلف ما حصل. وهو واقع مؤلف من التمييز والاستعلاء والإهانات لهذه الشريحة. المحامي زئيف كاسو، رئيس الهيئة المعنية بتحسين معيشة اليهود القادمين من أثيوبيا، يقول إن المشكلة الرئيسة التي يواجهها أبناء طائفته لا تتمثل بعدم قبول أبنائهم في الجامعات الإسرائيلية فقط، بل في إغلاق أبواب رياض الأطفال

ومدارس التعليم الأساسي أمامهم منذ البداية، مما يؤسس في المستقبل لإنشاء "غيتو" خاص بهم داخل إسرائيل، كما وصف الأمر في حديث لموقع "واللا" العبري.

هذا التوصيف تؤكد معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي التي تشير إلى أن نسبة الطلاب اليهود الأثيوبيين غير المقبولين في الجامعات الإسرائيلية تزيد بـ 10% عن الطلاب اليهود الآخرين الذين تقدموا بطلبات الانتساب إليها. في العام الدراسي 2015 تبين أن 5% فقط من طلاب يهود أثيوبيا قبلوا في الجامعات الإسرائيلية لدراسة الطب، و6،0% فقط قبلوا لكليات العلوم، و9،0% لدراسة الهندسة.

كاسو يرى أن هذه المعطيات تكشف النقاب عن معيار غير مكتوب في كتاب القوانين الإسرائيلية، لكنه يتكشف في اختبار التطبيق الميداني، فقد اتضح ليهود أثيوبيا أن الناطقين بالعبرية باعتبارها لغتهم الأم يحظون بمكانة متقدمة في المؤسسات الحكومية الإسرائيلية عموما والتعليمية والأكاديمية خصوصا، مما ينعكس سلبا على يهود أثيوبيا، حيث يجدون أنفسهم في أسفل التدرج.

رئيس هذه الهيئة المعنية بتحسين معيشة اليهود القادمين من أثيوبيا شدد على أنه بالرغم من بعض الخطط الرسمية لجسر الفجوة بين يهود أثيوبيا وسائر اليهود ببرامج تأهيل تسبق التقدم إلى القبول الفعلي في الجامعات، فإن ذلك لا يفلح فعليا في مساواتهم بالآخرين وإزالة هذه الفجوات الواسعة في الاقتصاد والمعيشة. ذلك لأن التمييز الإسرائيلي الرسمي يبدأ ضد اليهود ذوي الأصول الأثيوبية منذ دخولهم رياض الأطفال، حيث تنتشر في إسرائيل الرياض ومدارس التعليم الأساسي الخاصة بهم من دون اختلاط غيرهم معهم من سائر اليهود، وهي في معظمها في ذات الأحياء التي يقيمون فيها، وهو ما من شأنه التأسيس لفكرة الغيتو المغلق عليهم، فضلا عن أن مستوى الخدمات في هذه المدارس متدن جدا ولا يرقى لما في المدارس الأساسية في المدن الإسرائيلية الأخرى. وبالرغم من أن العديد من الأوساط الرسمية في الحكومات الإسرائيلية يقررون بهذه الفروق والثغرات، فإنه لا يجري أي تدخل لوقفها أو حل المشاكل الناجمة عنها، مما يندرج بتمردات قادمة في شوارع إسرائيل..

9 - غضب واغتراب:

لقد مر 30 عاماً على نقل السلطات الاسرائيلية، ممثلة أساساً بجهاز المخابرات الخارجية (الموساد)، اليهود الأثيوبيين، وتتصاعد كل سنة وتيرة الغضب والاغتراب المترامين في صفوفهم، والذين كان آخر تجلياتهما المواجهات العنيفة الأخيرة مع الشرطة بعد قتل شرطي للشاب سولومون تيكا. الجدل الساخن الذي رافق الأحداث أعاد تأكيد الاعتراف واسع النطاق بما يُسمى "الفشل في استيعاب المجتمع الأثيوبي اليهودي". وهذه بمثابة شيفرة لما يجدر قوله بصراحة: تعمق العنصرية في إسرائيل ضد المستضعفين المختلفين عن مركز الدولة الصهيوني الأبيض. وللتذكير، فقد نظم الموساد تهجيرهم عبر مخيمات في السودان ووصل في الجولة الأولى 7000 يهودي أثيوبي. ثم جاءت عملية موسى (1984-1985) وعملية سليمان (1991)، التي شملت 20 ألف مهاجر آخر. ثم وصل نحو 90 ألفاً في نهاية التسعينيات.

وفقاً لتقرير نشرته "دويتشه فيله"، يعاني اليهود الأثيوبيون من أعلى معدل فقر بين اليهود، ومن مستويات أعلى بكثير من ملاحقة الشرطة والتوقيف والسجن، وهذه الدائرة من التمييز والعنصرية والفقر واليأس وارتفاع مستويات انتهاك القانون، هي التي أدت إلى الاشتباكات المختلفة في الشوارع. ويقول إفرات يرداي، طالب الدكتوراه وعضو مجلس إدارة الجمعية الإسرائيلية لليهود الأثيوبيين: من الصعب التحدث عن المجتمع ككل لأنه متنوع للغاية، هناك أشخاص جاؤوا قبل عامين أو قبل عام، وهناك أشخاص جاؤوا قبل 50 عاماً. هناك طبقة متوسطة وطبقة أدنى، وهناك أشخاص لا يتحدثون العبرية على الإطلاق على خلاف متحدثي العبرية بطلاقة، لذا فإن التجارب مختلفة. كما يمكن وفقاً للمتحدث أعلاه العثور على أمثلة للتمييز في العديد من مجالات الحياة، وحتى أثناء عملية الهجرة، كما يقول، تمت معاملة اليهود الأثيوبيين بشكل مختلف عن غيرهم من اليهود، فكان عليهم أن يقضوا وقتاً أطول في مراكز الاستيعاب مثل أماكن المعيشة المؤقتة حيث يحصل المهاجرون على دروس مكثفة باللغة العبرية ويمكنهم الاستقرار فقط في مناطق معينة بعد ذلك، مثل الكثير من يهود الدول العربية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم على هذا الصعيد إلا أنه غير كافٍ، مشيراً إلى تقرير نشرته وزارة العدل في عام 2016 والذي قدم دليلاً على وجود

تميز مؤسساتي. 53% من أرباب العمل يفضلون عدم توظيف الأثيوبيين و70% ضد ترقيةهم ووفقاً لتلك المعطيات فإن 75% من المهاجرين الأثيوبيين لا يعرفون الكتابة باللغة العبرية. و50% تقريباً لا يستطيعون إجراء محادثة بسيطة بالعبرية. معدل البطالة بينهم يبلغ ثلاثة أضعاف المعدل القطري. وذكر التقرير أن أكثر من 1000 أسرة من التي تم إسكانها في مراكز الاستيعاب عند وصولها، لا زالت تعيش فيها، و45% من الأهل غير قادرين على دفع تكاليف تعليم أطفالهم. ووفقاً لمعطيات نشرتها وسائل الإعلام العبرية بالتزامن مع الاحتجاجات الأخيرة، يتبين أن 53% من أرباب العمل يفضلون عدم توظيف الأثيوبيين. و70% من أرباب العمل لا يميلون إلى ترقية الأثيوبيين. 36% فقط من الطلاب الأثيوبيين أكملوا مرحلة الدراسة الثانوية لعام 2008، مقارنة بالمعدل العام - 55%.

آفي يالو الذي شارك في المظاهرات ويعمل في منظمة غير حكومية تدافع عن المساواة لليهود الأثيوبيين قال للمصدر نفسه: "إن امتلاك بشرة داكنة وكونك يهودياً، هذا أمر غير مقبول بالنسبة لبعض الناس. هناك العديد من المشاكل الأخرى تشمل وجود شباب أثيوبيين لا يزالون يحصلون على رواتب أقل على الرغم من حصولهم على درجة علمية ومؤهلات مماثلة. وقد سمع الجميع قصصاً عن الشباب الذين أوقفتهم الشرطة لفحص بطاقات الهوية بشكل عشوائي لمجرد اختلاف لون بشرتهم". ويضيف يالو الذي جاء بعمر السادسة مع عائلته في عام 1991 من خلال عملية سليمان: "هناك وحدة لمحاربة العنصرية، ولكن على أرض الواقع، فعلياً لم يتغير شيء بعد، هذه الأشياء لا تتغير من يوم إلى آخر". وأكد الشاب أنه لا يزال غير متأكد فيما إذا كان سيشعر بالقبول الكامل في المجتمع الإسرائيلي على الرغم من ذهابه إلى مدارس واندغامه إلى جيشه وشعوره بالانتماء تجاهه.

هذه المعطيات وعلاقتها بشكل التعامل البوليسي مع عدة مجموعات مواطنين، بينها الأثيوبيين، ترتبط بموقف سياسي يتيح للشرطة القيام بممارسات تمييزية مباشرة ضدهم. فقد صادقت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ 19.10.2015، على اقتراح قانون يسمح لأفراد الشرطة والأمن بالتفتيش الجسدي حتى بدون وجود شبهات. وينص الاقتراح على السماح للشرطة بتفتيش أي شخص جسدياً، وتفتيش ملابسه وأغراضه، دون داع للاشتباه بحمله سلاحاً أو نيته استعماله. وقال المحامي

والمختص في مجال الخصوصية وحرية المعلومات أفنير بينشوك، باسم جمعية حقوق المواطن "إن وزارة الأمن الداخلي حاولت في السنوات الأخيرة تشريع هذا القانون والذي يخول أفراد الشرطة بتوقيف شخص ما وبتفتيش جسده وملابسه وأغراضه بشكل متطفل وعدواني، دون علاقة بالأوضاع الأمنية الراهنة، في محاولة منها لإضفاء شرعية على نهج الشرطة القائم منذ سنوات، والذي اعتبرته المحكمة غير قانوني ولاغياً". وأضاف: "تتمتع الشرطة اليوم بالعديد من صلاحيات التفتيش الفضفاضة. فبمجرد أن يثير شخصاً ما شكوكاً معينة، يسمح لأي شرطي القيام بتوقيفه وتفتيشه. إلا إن الهدف الأساسي من اقتراح قانون التفتيش المذكور، والمتداول منذ سنوات على طاولة الحكومة، كان بالأصل الحد من العنف في النوادي الليلية. بيد أن الحكومة تستغل بشكل مريب الأوضاع الأمنية الراهنة لمنح غطاءً أمنيّاً للاقتراح، وذلك دون أن تفسر مدى مساهمة هذا القانون في تقليص ولو بشكل جزئي من المخاطر الأمنية". وشدد بينشوك على أن "التجربة في إسرائيل وفي العالم تؤكد أن أفراد الشرطة والذين يقومون باعتقال أو توقيف مواطنين وفق "شعورهم الداخلي" من دون معايير واضحة، يلجؤون عادةً للاستناد إلى آراء مسبقة، ما يؤدي إلى تطبيق انتقائي للقانون، وهذا ما يحصل بالعادة ضد الأقليات؛ في الولايات المتحدة ضد الأميركيين من أصول أفريقية أو لاتينية، وفي إسرائيل ضد المواطنين العرب والشرقيين والأثيوبيين". ونوه إلى أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أصدرت في الماضي قراراً ألغت من خلاله صلاحيات مشابهة منحت للشرطة في بريطانيا، وذلك لمسها في الحق في الكرامة والحق في الخصوصية. وقد قررت المحكمة أن قيام أفراد الشرطة بتفتيش شخص ما بدون إثارة شكوك معينة يؤدي إلى تمييز وإلى سلوكيات اعتباطية وغير موضوعية وإلى الإفراط في استخدام صلاحيات مهينة.

10 - سياسة الإصبع الخفيفة ضد الفلاشا:

الخبير القانوني مردخاي كريمنتسر وجد في الأحداث العنصرية ضد الفرشا نموذجاً لسياسة "إصبع خفيفة على الزناد ضد أبناء مجموعة معينة من الجمهور" مؤكداً أن هذه "لا تتطور من تلقاء ذاتها". ويتابع: "الجذر هو الذي يمتد ويخلق الرأس، هذا هو الوصف لهذه المجموعة التي تعتبر ذات اتجاه متزايد نحو خرق القانون. بسبب قوة هذا الوصف يتحول كل شخص ينتمي إليها متهماً. من غير

المهم إذا كان هذا الوصف له صلاحية رسمية من الشرطة. وبهذا يتم جزء من النظرية الرسمية التي تملئها القيادة العليا، أو أنه مفهوم ضمنا وينتقل من القائد إلى المأمور دون أن يظهر في الأوامر والتعليمات". ويضيف أنه في ظل وجود وصف مؤسسي كهذا، من هو متهم «يحظى» باهتمام خاص بفضل هويته. والأخطر من ذلك هو أن المعاملة المتشككة معه تترجم إلى أن سلوكه الذي لدى شخص آخر كان سيعتبر أمرا غير إشكالي يتم تلوينه بلون مختلف، ويشير إلى رجال الشرطة بأنه طابع إجرامي، ما يمكنه أن يثير الشك بفعل إجرامي، خطره بسيط أو متوسط، يتم تشويبه من البداية ويتم تفسيره كأمر خطير وشديد. من هنا وحتى إطلاق النار الفتاكة فإن المسافة قصيرة... وهو يجزم بأنه "من المحذور تسطيح شخص أو تقزيمه من خلال وضعه في مكانة عضو في مجموعة والتعامل معه وفقا لحالته. وحتى لو كانت نسبة الجريمة مرتفعة في أوساط هذه المجموعة، فلا يوجد في ذلك ما يدعو للتأثير على أي عضو داخلها، فهم أبرياء مثل أي شخص آخر. وكل مقارنة أخرى تعتبر مقارنة عنصرية واضحة، وعلى الأغلب تعزز نفسها بمعطيات إحصائية عن المجموعة التي هي هدف للعنصرية".

11 - مقاومة ظاهرة التمييز:

ما دامت الجالية الإثيوبية تؤكد على يهوديتها وانتمائها لما يسمى "الأمة اليهودية"، فإن ظاهرة التمييز والعنصرية ستكون مكروهة من قبل السياسيين اليمينيين ومن عموم المناخ السياسي في إسرائيل، وواجبة الاستئصال، ومن الأرجح أن تستأصل في نهاية المطاف. وهذه الاستراتيجية الإثيوبية التي تشدد على الانتماء لإسرائيل من النادر أن توجد لدى الجماعات غير اليهودية في البلاد.

على أرض الواقع، وجدت دراسة أجريت عام 2016 أن المواطنين الإثيوبيين والعرب يتبعون، في كل يوم جديد، استراتيجيات مختلفة للغاية لمواجهة التفرقة العنصرية والتمييز ضدهم، ففي حين "يعتبر الإثيوبيون أن ما يعيشونه يوميا من تفرقة عنصرية إنما هو جزء من وضعهم المؤقت كمجموعة هاجرت حديثا من دولة نامية، وينفاعلون وفقا لذلك مع محاولات إثبات قيمتهم كأفراد وصولا إلى استيعابهم في النهاية"، فإن الدراسة وجدت أن "الفلسطينيين ينظرون إلى الخط الفاصل

بينهم وبين الأغلبية اليهودية على أنه محكم الإغلاق نسبيًا، وبالتالي فإن محاولات إدماجهم بالكامل لن تكون مجدية في الغالب، ويرون في التضامن فيما بينهم وفي التعليم سبيلين لتحسين مكانتهم داخل المجتمع. ومع ذلك، فقد بدأ بعض الشباب من الناشطين الإثيوبيين، في السنوات الأخيرة، يرون أن كفاحهم مشابه، بل ويمكن أن يتشابه أيضًا مع كفاح مجموعات أخرى غير يهودية في مواجهة العنصرية والتهميش الممنهج، وذلك على غرار المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل وطالبي اللجوء الأفارقة. وعلى الرغم من أن هذه التفسيرات والأشكال المتقاطعة من النشاط لا تزال محصورة لدى أقلية في المجتمع الإثيوبي، إلا أنها تجعل الفروق الدقيقة والواضحة، بين الجماعات اليهودية والمجموعات غير اليهودية، بالغة التعقيد في سياق نظام الحكم الإسرائيلي (القائم على يهودية الدولة).

لقد ظهرت مفارقات وحدود مكافحة العنصرية، والعمل على إدراج الإثيوبيين في سياق ثقافة سياسية عنصرية مهيمنة واستبعاد مجموعات أخرى (على وجه التحديد: المواطنون الفلسطينيون غير اليهود وكذلك المجموعات الأخرى مثل طالبي اللجوء الأفارقة)، من خلال التعامل مع احتجاجات تموز 2019، فبينما كان المتظاهرون الإثيوبيون الإسرائيليون يغلقون الطرقات الرئيسية ويشتبكون مع الشرطة، كان بعض السياسيين اليمينيين وشخصيات إعلامية يحاولون النيل من شرعية المحتجين من خلال ربطهم بالجماعات والمنظمات المطالبة بتعزيز الحقوق المدنية المتساوية للجميع (بما في ذلك حقوق المواطنين غير اليهود والمقيمين داخل إسرائيل). وقد ادّعى عمدة القدس السابق وعضو الكنيست عن حزب الليكود الحاكم، نير بركات، أن "صندوق إسرائيل الجديد"، وهو مؤسسة تدعم الديمقراطية والمساواة في الحقوق داخل إسرائيل، "يذكر نيران" التظلم الإثيوبي. كما أشارت منصات وشخصيات يمينية أخرى - من ضمنهم يائير نتنياهو نجل رئيس الوزراء - أيضًا إلى تمويل الصندوق لإثيوبيين ومنظمات المجتمع المدني التي شاركت في المظاهرات، معتبرة أن الاحتجاجات كانت في الواقع غير شرعية ومسيئة، وأنها جزء من مؤامرة تستهدف الحكومة اليمينية.

كان الادعاء يقوم، على وجه الخصوص، على ربط تلك المنظمات بين مطالب الجالية الإثيوبية وبين نضال الفلسطينيين العرب من أجل المساواة في الحقوق. أما الإعلامي، أفري جلعاد، الذي

يعمل أيضاً مذبذباً رئيساً في الحملة الإعلامية الحالية المناهضة للحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل (BDS)، فقد اقترح -مازحاً- أن يرتدي اليهود الإثيوبيون قبعات خاصة تسمح للشرطة بتمييزهم عن طالبي اللجوء الأفارقة غير اليهود، الذين ادعى أنهم جماعات إجرامية. كان لربط الاحتجاج الإثيوبي بالمنظمات التي تدافع عن حقوق الجماعات الأخرى، غير اليهودية، تأثير سلبي على إدراك الشارع العام للاحتجاجات وعلى ردود الفعل تجاهها كذلك. هذا، وقد أبلغ مركز بيرل كاتزنيلسون، الذي يراقب خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي العبرية، عن ارتفاع حاد في خطاب الكراهية الذي يستهدف المجتمع الإثيوبي لدى السكان القريبين من موقع المظاهرات، كما ذكرت صحيفة جيروزايم بوست أنه "في حين تمثل التعليقات العنصرية ضد الإثيوبيين/الإسرائيليين على وسائل التواصل الاجتماعي 1% فقط في المتوسط من مجموع ما رصده المركز من خطابات الكراهية، فإن الأسبوع الماضي شهد ارتفاع هذا الرقم إلى 40% مسجلاً أعلى ذروة له". وقد حدد المركز تسييس الاحتجاجات، من قبل السياسيين الذين ربطوا بين تلك الاحتجاجات وبين المنظمات اليسارية، كسبب لبلوغ منسوب خطاب الكراهية ذروته. وقالت نائبة رئيس المركز: إن "السبب في وجود مستوى منخفض عموماً من الكراهية عبر الإنترنت ضد المجتمع الإثيوبي/الإسرائيلي حتى الآن هو أنه كان يُنظر إلى تلك الاحتجاجات دائماً ضمن اعتبارات غير سياسية، وأن الإثيوبيين اليهود جزء أصيل من المجتمع الإسرائيلي". غير أن نائبة رئيس المركز أوضحت أنه "تم في هذا الأسبوع كسر الحدود، ووجد المجتمع الإثيوبي نفسه خارج حدود إسرائيل ليلتقي مع العرب واليساريين، بل وحتى مع الدروز".

من الممكن بالفعل أن تبدأ أعداد أكبر من المجتمع الإثيوبي في التعبير عن مكافحة العنصرية والتمييز بعبارات شاملة تؤكد أن المجتمع الطبقي الذي يعامل فيه الناس بشكل مختلف، بسبب العرق أو الدين أو الخلفية القومية، هو مجتمع عنصري بطبيعته، وحتى لو أن الاعتراف بوجود التمييز وتحقيق المساواة سيسير حينها ببطء. لقد بدأ هذا الاتجاه بالفعل بين بعض النشطاء داخل المجتمع الإثيوبي وقوبل بالتضامن من قبل جماعات حقوقية أخرى مناهضة للعنصرية ومطالبة بالمساواة في الحقوق. ومع ذلك، فإن رد الفعل المناوئ لهذا الربط جاء مكثفاً أيضاً ما قد يثني غالبية الإثيوبيين الإسرائيليين عن ربط مطالباتهم بمطالبات الآخرين.

والحال هذه، حتى لو تمكن المجتمع الإثيوبي من تحقيق مكاسب معتبرة على صعيد مؤشرات التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وعلى صعيد معاملة الشرطة، والتمثيل في المؤسسات العامة، والتقبل داخل المجتمع الإسرائيلي، وبما يفوق بكثير ما حققه المواطنون العرب الفلسطينيون (حيث إن وضعهم في هذه المؤشرات حالياً متطابق إلى حد بعيد مع وضع المجتمع الإثيوبي)، فلن يكون ذلك بالضرورة انتصاراً على العنصرية. لأن فصل نضال المجتمع الإثيوبي اليهودي في إسرائيل عن النضال من أجل المساواة في الحقوق المدنية والسياسية للجميع، سيؤدي ببساطة إلى رفع مستوى هذا المجتمع بالنسبة إلى المجموعات الأخرى المهمشة، ويرتقي به إلى وضع أعلى بقليل ضمن الأغلبية المهيمنة، لكنه لن ينهي العنصرية في إسرائيل لأن مجموعات من المواطنين، لا ينتمون إلى الجسم الوطني الوهمي، ستظل على هامش المجتمع وستظل تواجه أشكال التمييز نفسها التي يواجهها ويعاني منها المجتمع الإثيوبي/الإسرائيلي حالياً.

12 - خاتمة:

لا يمكن إنكار أن قضية الجالية اليهودية الإثيوبية في إسرائيل كانت نتيجة إخفاق سياسة الحكومة وسياسة التمييز المنهجي على حد سواء. من الواضح أن البيانات المتاحة من جانب الهيئات الحكومية ومعاهد البحوث والمنظمات المجتمعية تكشف الفجوات الاجتماعية والاقتصادية الحادة القائمة بين المجتمع الإثيوبي وبقية السكان اليهود في إسرائيل، فضلاً عن الاستهداف المباشر وغير المتناسب من قبل الشرطة والنظام القضائي للجالية الإثيوبية اليهودية في إسرائيل، وحالات العنصرية الصريحة والتمييز المتعمد ضد أفراد المجتمع الإثيوبي من قبل مؤسسات الدولة وأرباب العمل ورجال التعليم ووسائل الإعلام حتى في المعاملات اليومية وعلى مستوى الأفراد. وكونه يهودي الانتماء فإن المجتمع الإثيوبي يعتبر جزءاً من الأمة اليهودية، وبالتالي فإنه يتلقى احتراماً ظاهرياً، كما تُبذل جهود تهدف إلى تكامله وتحسين وضعه المهمش من قبل الحكومة القومية المتشددة الحاكمة حالياً ومن قبل المناخ السياسي القومي في إسرائيل على حد سواء. ومع ذلك، فقد كشفت احتجاجات تموز 2019، بوضوح شديد، عن الطبيعة المعقدة لجهود مكافحة العنصرية ضد المجتمع الإثيوبي من قبل حكومة وثقافة سائدة ملتزمتين باستبعاد وتمييز مجموعات أخرى داخل

النظام السياسي الإسرائيلي. وما دام الإثيوبيون/الإسرائيليون يؤكدون على انتمائهم للأمة اليهودية - على سبيل المثال، بالتأكيد على معدلات مشاركتهم المرتفعة في الخدمة العسكرية وعلى مشاعرهم القومية وتضامنهم مع الأغلبية اليهودية في إسرائيل- فقد يستمرون في الحصول على مواقف تعاطف عامة ودعم معن من الحكومة الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، وكما توضح ردود الفعل المسجلة تجاه احتجاجات الفلاشا، فإنه إذا قام بعض أفراد المجتمع الإثيوبي نفسه، أو إذا قام السياسيون اليمينيون ووسائل الإعلام، بالربط بين نشاطات الإثيوبيين من أجل المساواة في الحقوق وضد سوء المعاملة من قبل الدولة وقوات الأمن التابعة لها وربط كل ذلك بحقوق الجماعات غير اليهودية، فإن الشرعية الممنوحة لمطالب المجتمع الإثيوبي يمكن أن تتأثر بشكل كبير.